نشرة قرطبة

يناير - مارس 2020

أعزاءنا القرّاء،

إنّ عيون العالم مركّزة حاليًا على الآثار الدرامية لكوفيد19-، مع حظر السفر وتوسيع إجراءات الحجر الصحي التي تؤثر على التجارة والاقتصادات العالمية. وتأتي هذه الجائحة في تزامن مع الهبوط السريع لأسعار النفط إثر الخلاف بين روسيا والمملكة العربية السعودية وكذا عمليات البيع المكثفة في أسواق الأسهم حول العالم.

في مثل هذه الأوقات الصعبة، من السهل نسيان الحروب الطويلة المؤلمة التي تستمر في تدمير الأرواح وسبل العيش في العديد من البلدان، تاركة آثار معاناة بشرية ومجتمعية ستستغرق عقودًا لتشفى بعد توقّف القتال. إنّ أسلحتنا قوية، وضررها بعيد، واهتمامنا بها قصير.

لذلك، فإننا ندرج في هذا العدد من نشرتنا مقالتين عن اليمن وليبيا، على أمل أن تُبذَل جهود جادة محليًا وإقليميًا ودوليًا لإيجاد حلول عادلة وسلمية لهذين النزاعين المدمرين.

مع أطيب تمنيات فريق معهد قرطبة للسلام بجنيف

أخبار المعهد

قطر

نظم المعهد في الفترة ما بين 8 و 11 فبراير 2020 دورة تدريبية بجامعة قطر حول ترشيد الخلاف وإدارة التنوع حضرها 30 أستاذًا جامعيًا و10 فواعل سلم من خارج الجامعة.

تنزانيا

نظّم المعهد بزنجبار، من 5 الى 8 فبراير 2020، دورتين تدريبيتين لمشاركين من بمبا، شملت 30 عاملًا في منظمات المجتمع المدني و6 قيادات مجتمعية. وتطرّقت الدورتان لمواضيع الحوار المجتمعي، وآليات الإنذار المبكر والاستجابة السريعة.

اليمن

شارك معهد قرطبة للسلام بجنيف في مؤتمر "يمن ما بعد الحرب... رؤية استشرافية" الذي نظمته مؤسسة توكّل كرمان يوم 7 مارس 2020 في مدينة إسطنبول. وتمحورت مساهمة المعهد حول موضوع العدالة الانتقالية والمصالحة في مراحل الانتقال.

صنعاء، اليمن - Wikimedia - CC

مأساة حرب اليمن في عامها السادس

أبو بكر بن راجح

تدخل حرب اليمن في آذار / مارس هذا عامها السادس، والتي يشنها التحالف العربي بقيادة السعودية ومشاركة الإمارات العربية المتحدة، ودعم لوجيستي واستخباراتي امريكي ضد الحوثيين المدعومين إيرانيا. بررت السعودية تدخلها العسكري في اليمن بحجة دعم الحكومة الشرعية، وإعادة رئيسها عبد ربه منصور هادي، والذي كان قد أطيح به في التمرد المسلَّح، الذي قادته جماعة الحوثي وقوات الرئيس الراحل علي صالح، وسيطرت من خلاله على العاصمة اليمنية صنعاء في سبتمبر 2014. وللتذكير فإنّ الرئيس هادي كان قد أُنتخب من قِبل اليمنيين في فبراير 2012 عقب تنحي الرئيس الأسبق علي عبد الله صالح عن السلطة، جرّاء الثورة السلمية في فبراير 2011 في خضم ثورات الربيع العربي الشعبية والعارمة.

لقد استفدت الحرب في اليمن منذ آذار 2015 العديد من جولات الوساطة الأممية بين جماعة الحوثي والحكومة الشرعية في جنيف وستوكهولم، وكذلك مفاوضات سرية بين الحوثيين والمملكة السعودية، وتفاهمات بين الحكومة الشرعية وما يعرف بـ "المجلس الانتقالي الجنوبي". وبالرغم من التوقيع على بعض الاتفاقات فهي لم تصمد، بل واستمرت الحرب وأصبحت أكثر تعقيدا (1) . يعتبر تعقد الوضع وظهور أطراف صراع جديدة، وتفجر نزاعات فرعية داخل الصراع الأصلي بشكل متجدد عقبة تحول دون استشراف سيناريوهات لما يمكن أن تؤول اليه الحرب المدمرة في اليمن (2) .

مع تراجع اخبار الحرب في اليمن عن صدارة نشرات أخبار القنوات الفضائية الدولية لصالح اخبار صراعات أكثر تهديدا لأوروبا وأوبئة أكثر فتكا نتساءل هل حقق التحالف العربي أهدافه في اليمن في ضوء التداعيات الإنسانية الكارثية للحرب على المدنيين.

هل حقق التحالف العربي أهدافه في اليمن؟

بدأ التحالف العربي بقيادة السعودية أولى ضرباته الجويّة في اليمن في 26 آذار / مارس 2015 تحت مسمى عاصفة الحزم ضد قوات الحوثي، والرئيس الأسبق علي

صالح. وكان يُراد لعملية عاصفة الحزم أن تكون خاطفة وسريعة. لكنّ المعطيات على الأرض وقتها كانت تشير أنّ هذه العملية لا يمكن لها أن تحسم الحرب بشكل خاطف كما خطط لها، حيث إن تقدم الحوثيين على جبهات مختلفة ظل متواصلاً. كما ان التحالف العربي لم تجرؤ على خوض حرب برية شاملة نظرًا لخبرة الحوثيين القتالية الذين خاضوا لعقود ي الحرب تلو الأخرى، فضلاً عن التضاريس الصعبة لليمن. ولذلك يمكن القول إن التحالف السعودي الإماراتي وصل إلى طريق مسدود في اليمن.

تباينت التفسيرات الجيوسياسية حول عدم قدرة التحالف على حسم المعركة، وتراوحت بين من يعزو الأمر الى سوء تقدير السعودية وحلفائها لإمكانات وقدرات الحوثيين القتالية، وبين يشكك في جدية السعودية في القضاء او حتى تحجيم جماعة الحوثي. بل أن بعض التحليلات ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك، وهو استخدام السعودية والإمارات للحوثي كورقة للتغطية بها عن أهداف تتعلق بتوسيع نفوذيهما في اليمن، بالحصول على ممر إلى بحر العرب والسيطرة على مضيق عدن (3) . ولقد دأبت الإمارات على إضعاف حكومة هادي بذريعة تحالفه مع حزب الإصلاح -الإخوان المسلمين-. بل ان الإمارات شكلت وجهزت وسلحت ميليشيات خارج نطاق الجيش الوطني اليمني في جنوب وشرق البلاد، متمركزة من عدن إلى محافظة حضرموت. كما أنّ وحدات من الجيش الإماراتي تنتشر في موانئ وجزر يمنية كميناء المخاء، وجزيرة سقطرى.

> "يتوجب على الأطراف اليمنية الالتفاف حول مشروع وطني شامل، من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن شكل الدولة اليمنية ووحدة أراضيها؛ وإنشاء سلطة انتقالية تقوم على مبدأ الشراكة"

المدنيون أهداف للعمليات الحربية

منذ 2015، وثّقت منظمات حقوقية عشرات الغارات الجوية التي أصابت المدنيين في المنازل والمستشفيات والمدارس والمساجد قد ترقى إلى جرائم حرب. كما قصفت قوات التحالف حفل زفاف، ما أسفر عن مقتل 25 شخصا، بينهم 8 أطفال. وفي هجوم آخر قصف التحالف حافلة مليئة بالأطفال، ما أسفر عن مقتل 26 طفلا على الأقل بذخائر أمريكية المنشأ وأوروبية وغربية بيعت للسعودية (4) . وفي المقابل أطلقت قوات الحوثيين مرارا قذائف مدفعية عشوائية بشكل متكرر على المدن اليمنية، وأطلقت صواريخ استهدفت الأحياء السكنية في اليمن، وكان لها تأثير مدمر بشكل خاص في عدن وتعز، ثالث أكبر مدينة في اليمن. والتي ذهب ضحاياها عشرات المدنيين من الأطفال والنساء (5) .

الاختفاء القسري

وثقت منظمات حقوقية يمنية ودولية ومحامون مئات الحالات من انتهاكات حقوق الانسان من طرف كل الطراف المتورطة في الحرب في اليمن. فشل كل من قوات الحوثي والقوات الحكومية اليمنية والتشكيلات الموالية للإمارات وكذا قوات التحالف السعودي الإماراتي في احترام توجيهات القانون الانساني الدولي أثناء التعامل مع خصومهم السياسيين، وذلك منذ 2014. الاختفاء القسري للأشخاص، الحبس القسري بما فيه للأطفال، إدارة سجون سرية، وكذا سوء المعاملة البدنية والنفسية وحتى تعذيب النساء أصبحت ممارسات شائعة منذ الإطاحة بحكومة هادي في سبتمبر 2014 (6).

أنجزت منظمة مواطنة لحقوق الانسان، وهي منظمة يمنية غير حكومية لحقوق الإنسان، دراسة حول مراكز الاحتجاز في سبع محافظات يمنية (أمانات العاصمة، عدن، الحديدة، حضرموت، إب، مأرب، تعز، وحضرموت). استطلعت مواطنة 277 معتقلاً حاليًا وسابقًا، و60 من مسؤولي الشرطة، في مراكز الشرطة حول ظروف الاحتجاز ومدى احترام القانون، في السنوات من 2015 إلى 2018. بالإضافة إلى انتهاكات الإجراءات القانونية المتعلقة بالاحتجاز، كشفت الدراسة عن لجوء أطراف النزاع لاستخدام مواقع احتجاز غير قانونية مثل المباني الخاصة والمباني والمجمعات الحكومية، وكذلك المدارس وحتى الملاعب الرياضية، والتي لا تفي بالمعايير الدولية والوطنية (7) . كما حصلت الناشطة اليمنية هدى الصراري على جائزة مارتن إينالز المرموقة لحقوق الإنسان في فبراير 2020 تقديراً لعملها الجريء الذي كشف عن شبكة من السجون السرية التي تديرها الإمارات العربية المتحدة في جنوب اليمن (8) .

يعد التراث الثقافي أحد الضحايا الكثيرة للحرب في اليمن. قامت منظمة مواطنة لحقوق الإنسان بتوثيق 15 موقعًا أثريًا وتاريخيًا استهدفتها الغارات الجوية السعودية-

الإماراتية استهدافا مباشرا. كان من ضمن تلك المواقع مدينة براقش التاريخية والبوابة الشمالية لسد مأرب القديم. كما طالت الهجمات على المواقع الثقافية اثنين من المعالم الدينية في تعز (قبة السودي - قبة الرميمة) من قبل جماعة متطرفة تنشط في المناطق الخاضعة لسلطة حكومة الرئيس هادي. من ناحية أخرى، استهدفت الدبابات والمدفعية الحوثية مسجد الأشرفية ومدرسته التاريخية في تعز (9) .

عرقلة الإغاثة الإنسانية

خلقت الحرب واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية التي يجب على العالم التعامل معها. في تقريرها السنوي لعام 2018 حول اليمن، قدّرت الأمم المتحدة أن 14 مليون يمني يواجهون المجاعة، وكذلك الأوبئة مثل الكوليرا، نتيجة للصراع العنيف (10) . ومع ذلك، فإنّ تدخل أطراف الحرب في وصول المساعدات الإنسانية، من خلال الحصار على الموانئ المهمة، وسجن عمال الإغاثة الإنسانية، ومصادرة مخزونات المساعدات وخزانات الوقود الموجهة لتشغيل مولدات الكهرباء في المستشفيات ومضخات المياه، كلها أمور زادت من سوء معيشة السكان. في مقال معنون ب "الوكالات الإنسانية كسجناء حرب" يشرح مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية المعضلة التي تواجهها وكالات الإغاثة الدولية التي تجد نفسها مجبرة على الخضوع لشروط الحوثيين الذين يسيطرون على معظم شمال اليمن من أجل تسليمهم الإغاثة التي بلغت قيمتها حوالي 4 مليارات دولار في عام 2019 وحده. وهذا يضفي على الحوثيين "مصدرًا مهمًا للدخل والتأثير في المجهود الحربي للمجموعة". يقول مركز صنعاء أن الحقيقة الصعبة هي أن المساعدات لا تصل إلى جميع من هم في أشد الحاجة إليها، وأنها تعمل فقط على إدامة نزاع طويل الأمد (11) ؛ مما يؤدي إلى مزيد من موجات النزوح الداخلي (12) .

يتوجب على الأطراف اليمنية الالتفاف حول مشروع وطني شامل، من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن شكل الدولة اليمنية ووحدة أراضيها؛ وإنشاء سلطة انتقالية تقوم على مبدأ الشراكة، مما يؤدي إلى عملية سياسية شاملة منفصلة عن المشاريع القبلية والجهوية والاستقطاب الإقليمي. وإلا فإن اليمن سيظل خاضعًا لاستقطاب دولي وإقليمي، مما يطيل أمد الحرب ويزيد من معاناة الشعب اليمني. من الضروري أن يضغط المجتمع الدولي على القوى الإقليمية لوقف الحرب والتدمير في اليمن، ودفع الأطراف اليمنية للجلوس على طاولة الحوار والمفاوضات لصنع السلام في اليمن.

الإحالات

(1) ECFR: Why the Riyadh Agreement is Collapsing, 3 February 2020
https://www.ecfr.eu/article/commentary_yemen_why_the_riyadh_agreement_is_collapsing?fbclid=IwAR1sjo6f1XhiLOJU8tVJ5u3M0EY1WKRcDFT-yUEPHrc5jrxZR-BlWB4Pk2k

(2) https://almawqeapost.net/reports/46961

(3) Ali Ahmed Al Amrani, Yemeni ambassador to Jordan, Al Mawqea Post, 4 Mar. 2020
https://almawqeapost.net/special-pens/3973

(4) https://foreignpolicy.com/2015/08/26/the-human-carnage-of-saudi-arabias-war-in-yemen/

(5) Dozens killed as Yemen's Houthis shell Aden, Saudi jets bomb airport
https://www.smh.com.au/world/dozens-killed-as-yemens-houthis-shell-aden-saudi-jets-bomb-airport-20150331-1mccn3.html

(6) https://www.hrw.org/world-report/2019/country-chapters/yemen

(7) Mwatana for Human Rights, "Study on the situation of detention centres in Yemen, 2015-2018", 2019
https://mwatana.org/wp-content/uploads/2019/12/Detention-Centers-in-Yemen.pdf

(8) Yemeni activist who exposed secret UAE prison network wins top human rights award
https://www.middleeasteye.net/news/yemeni-activist-who-exposed-uae-prison-network-wins-top-rights-award
https://www.martinennalsaward.org/hrd/huda-al-sarari/
Yemeni activist Huda al-Sarari wins human rights award
https://www.scottishlegal.com/article/yemeni-activist-huda-al-sarari-wins-human-rights-award

(9) Mwatana for Human Rights, "The Degradation of History", November 2018
https://mwatana.org/wp-content/uploads/2018/12/The-Degradation-of-History-English.pdf

(10) Yemen Events 2018, HRW
https://www.hrw.org/world-report/2019/country-chapters/yemen;
https://www.hrw.org/ar/world-report/2019/country-chapters/325751;
https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=23855&LangID=E

(11) The Sana'a Center for Strategic Studies, "Humanitarian Agencies as Prisoners of War", February 2020
https://sanaacenter.org/publications/the-yemen-review/9098#Military_and_Security

(12) استهداف المنظمات الدولية في الضالع. من يقف وراءه ومن المستفيد؟ تقرير الموقع بوست
https://almawqeapost.net/reports/46702

طرابلس، ليبيا - Wikimedia - CC

أيّ مخرج سياسي للحرب في ليبيا؟

لويك سوفينيه

لا يزال الوضع في ليبيا معقدًا للغاية. فبعد أكثر من عامين في منصبه، أعلن غسان سلامة، المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى ليبيا، تنحيه في 2 مارس 2020، ممّا يجعله خامس مبعوث أممي يستقيل بعد إيان مارتن وطارق متري وبرناردينو ليون ومارتن كوبلر. وتعدّ الاستقالة هذه ضربة للأمل الذي كان يراود بعض المراقبين في مؤتمر برلين ومفاوضات السلام التي استؤنفت في جنيف، حيث أعلن طرفا الصراع الليبيان تعليق مشاركتهما في المحادثات. أمام هذه التطورات، يمكن للمرء أن يتساءل كيف انهارت هذه البلاد، وكيف يمكن لهذه الدولة التي كانت تبدو مستقرة أن تفشل وتفسح المجال لديناميات العنف على هذا النطاق الواسع، وأخيرا ما هي العوامل المعيقة للخروج السلمي من الأزمة؟

لغرض تقديم إجابات لتلك الأسئلة أو على الأقل تحديد مفاتيح لفهم تلك الإشكاليات، من المهمّ اتباع نهج متعدّد التخصصات من خلال أدوات التاريخ وعلم الاجتماع والعلوم السياسية. يبدو من المناسب لنا أن ننظر إلى ماضي ليبيا من أجل معرفة ما إذا كان من الممكن إيجاد روابط وأصول محتملة للمعضلات التي تعاني منها البلاد اليوم. وحتى لو لم يكن بالإمكان تأكيد علاقة سببية مباشرة، فإنّ فهم الماضي أمر أساسي لإدراك الحاضر، لأنه يتيح لنا إمكانية استيعاب بعض الأحداث أو الظواهر بشكل أفضل. وبالتالي، فإنّ النهج التاريخي يوفّر السياق الذي يسمح لنا بتحسين النتائج التي تمّ الحصول عليها من خلال العلوم السياسية. أما بالنسبة للأخيرة، فهي تسمح لنا بفهم الأحداث المعاصرة، والبُنى الليبية وأصول العنف. يتيح هذا النهج أيضًا معالجة العديد من أبعاد المشكلة دون التركيز على دور فاعل أو طرف بعينه أو ظاهرة ما بشكل خاص.

يقودنا هذا الانهيار المثير إلى التفكير في أن ليبيا كانت بالفعل دولة ضعيفة، وليست دولة مفلسة، حتى قبل وصول القذافي إلى السلطة. لأنه تحت الحكم العثماني والاحتلال الإيطالي، فإنّ البلد التي تُدار من الخارج لم يكن بها أي دولة بالمعنى الدقيق للكلمة ولم تكن المَلكية قادرة أو كانت لديها الرغبة في إقامة دولة شرعية ذات مؤسسات في إطار فصل السلطات. وهكذا، استولى القذافي على دولة ضعيفة بالفعل، لكنه لم يفعل شيئًا لتقويتها. على العكس من ذلك، فقد قلّص المعارضة المحتملة بدرجة أكبر، وزاد من مركزية صنع القرار واستولى على ثروة البلاد النفطية.

في عام 2011، حدثت الثورة على خلفية دولة ضعيفة، أو حتى مفلسة بالفعل، والحدود بين الإفلاس والانهيار ضئيلة للغاية. سرعان ما انزلق الوضع بفضل التعبئة القوية التي تيسرها الصعوبات الاقتصادية للعديد من المواطنين، وبسبب المناخ الأيديولوجي الذي يتعايش فيه الدين والروح الثورية، وأيضًا بسبب عدم الرضا الذي يمسّ جميع طبقات المجتمع، خاصة فيما يتعلّق بعدم قدرة الدولة على تلبية تطلعات الشعب. وهكذا كان هناك في ليبيا القذافي تنافر كبير بين خطاب الدولة

وحياة المواطنين. كما أن مناخ العنف الذي أوجده نظام القذافي لعب دورًا في تطبيعه وأسهم في الانزلاق نحو معارضة عنيفة أدّت إلى سقوط القائد. وبمجرّد أن نمت الاحتجاجات وأصبحت منظمة، اندفعت الأطراف الدولية إلى التدخّل وأيّدت معارضة القذافي، وكان لها تأثير كرة الثلج، حيث انضم العديد من الفاعلين إلى القتال حال رؤيتهم للانخراط الأجنبي. لم يكن سقوط القذافي إذن ليحدث دون هذه التدخّل، لكن كذلك لم يكن التدخّل ممكنًا لولا وجود الانتفاضة المحلية.

> "يمكن للمرء أن يتساءل كيف انهارت هذه البلاد، وكيف يمكن لهذه الدولة التي كانت تبدو مستقرة أن تفشل وتفسح المجال لديناميات العنف على هذا النطاق الواسع"

ماذا عن ليبيا ما بعد الانهيار؟

لا يسمح الوضع الحالي في ليبيا بإنهاء الأزمة بسهولة لعدّة أسباب. فبعد سقوط القذافي، لم تعد هناك دولة وبالتالي لم يكن هناك احتكار للعنف الذي يجب أن يضاف إليه بداية الصراع على السلطة في البلاد. لم تنجح أيّ مبادرة في حلّ الأزمة الليبية، سواء كان ذلك انتخابات 2012 و2014، أو القرارات التي تدعمها الأمم المتحدة أو محاولات مختلف الجهات الفاعلة لفرض الهيمنة بالقوة. لقد انقسمت البلاد إلى معسكرين منذ عام 2014 ولديها حكومتان. يمكننا أن نعزو هذه الإخفاقات إلى عوامل مختلفة. هناك نقص في الثقافة السياسية والديمقراطية في ليبيا بسبب نقص تلك الخبرة في تاريخ البلاد. لقد كانت هنالك عجلة في الرغبة في إضفاء الشرعية من خلال صندوق الاقتراع قبل حلّ مشاكل مثل الأمن وإنشاء مؤسسات متينة تتيح إطلاق عملية مصالحة. فشلت الحكومات المنتخبة في الحصول على الشرعية اللازمة لتحقيق الاستقرار على المستوى الوطني. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الجانب الأمني أساسي لأن عدم تنظيمه وانتشار المليشيات وعدم قدرة الدولة على السيطرة عليها لم يجعل من الممكن وضع إطار مواتٍ للانتقال مما شجع على تجزئة البلاد. لذلك، إذا كان الوضع في ليبيا يجعل من الصعب اليوم الخروج من الأزمة، وفي السنوات الأخيرة من الصراع والعنف تفاقم تدخّل فاعلين أجانب، كيف يمكننا أن نصنع سلامًا؟ وما هي المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى السلام في ليبيا؟

لذلك، من الأهمية بمكان إطلاق عملية مصالحة وإقامة العدل دون استبعاد العناصر الفاعلة في النظام القديم كما حدث سابقًا. من الضروري إعادة دمج العديد من المقاتلين الذين انضموا إلى الميليشيات في النظام الاقتصادي للسلام، وكان انضمامهم في كثير من الأحيان للدفاع عن أنفسهم وأيضًا لأسباب اقتصادية. يجب أن نجد لهم موقعًا مستديمًا في المجتمع يكون أكثر ربحية بالنسبة لهم على المدى الطويل. من الواضح أنه من الضروري تهدئة البلد وتجميع السلاح مسبقًا حتى لا يصبح هذا العدد من الجماعات المسلحة ضرورة لشعور المواطنين بالأمان. يجب إعادة إنشاء الدولة من خلال أنظمة قضائية وإدارية وأمنية وسياسية، متحكّم فيها بشكل فعال في نظام ديمقراطي. هذه الخطوات أساسية لإقامة دولة شرعية مقبولة لدى الجميع.

إنّ الوضع الليبي معقّد للغاية والتحالفات عديدة ومتغيرة وفقًا لمصالح متعدّدة ومتداخلة. أيضا، غالبًا ما يتمّ تحليل المخارج الممكنة للأزمة الليبية من خلال رؤية غربية ونموذج للدولة القومية. وفقًا لكريستوفر كلافام (1)، فمع ميلاد فكرة الدولة الحديثة نشأت فكرة أنّ كل جزء من العالم يجب أن يكون جزءًا من دولة، كما يتمّ تقييم إفلاس الدول من خلال هذا المنظور عمومًا. لكن الحفاظ على الدولة ليس بالأمر السهل، وقد لا يكون هذا النموذج ممكنًا في كلّ مكان وفي جميع الأوقات. يجب النظر في النظم البديلة والعمل على مسألة الحوكمة من أجل التحرّك نحو حلّ تفاوضي بين أصحاب المصلحة الرئيسيين.

إحالة

Clapham, Christopher. « The Global-Local Poli- 1 tics of State Decay » When States Fail: Causes and Consequences. Éd. Rotberg, Robert I. Princ- .eton : Princeton University Press, 2004. 77

د. عباس عروة (الثاني من اليمين) في مؤتمر يمن ما بعد الحرب، باسطنبول

Cordoba Peace Institute - Geneva
Chemin des Vignes 2bis
1209 Genève - Switzerland

Postal address:
Case postale 360
1211 Genève 19 - Switzerland

+41 22 734 15 03
info@cpi-geneva.org

www.cpi-geneva.org

facebook: CPI.Geneva
twitter: CPI.Geneva
linkedin: CPI-Geneva

إدعم المعهد

Banque Cantonale de Genève (BCGE)
IBAN CH96 0078 8000 T326 9664 3
BIC/SWIFT BCGECHGGXXX